



تجارة في تقاطع المصالح

التجارة بالعمولة تهدد نمو الصادرات الزراعية المصرية

الأساليب العشوائية في التصدير تفقد المنتجات المحلية القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية

الغذائية، بجانب التصدير بالعمولة الذي يؤدي إلى بيع المنتجات بأسعار رخيصة تبدو كأنها معيبة، إذ يريد السمسار التخلص منها في أسرع وقت وبأي سعر.

وأكد شريف البلتاجي وكيل المجلس التصديري أن التصدير بالعمولة ظاهرة تفتشت بين شركات تصدير المنتجات الغذائية خلال الفترة الأخيرة، وهي آلية بها مخاطرة شديدة على المصريين، بينما التصدير الشرعي الذي يتم وفقًا للقوانين يضمن الحماية لحقوق الشركات. وقال لـ"العرب" إن "تلك الظاهرة تنتشر بصورة أكبر في تعاملات المصريين مع البلدان العربية. لكن معظم التعاملات مع الدول الأوروبية تتم بين شركات مصدرة وأسواق الجملة عبر اتفاق موسمي أو أسبوعي يلتزم به الطرفان".



ويؤدي التصدير بهذه الصورة إلى تفكيك المظومة الزراعية تدريجيا، لأن الشركات المصدرة تضغط على المزارعين لشراء المحاصيل بأسعار زهيدة وكميات وفيرة، ومن ثم زيادة العروض في البلدان المستوردة، وبالتالي تراجع أسعار السلعة خارجيا، ما يجبد المزارعين خسائر فادحة والتفكير في الخروج من المظومة.

وترتب على تلك الظاهرة تأثيرات مجتمعية سيئة، حيث ينتج عن النهم الشديد في شراء المنتجات الزراعية حرمان المستهلك المصري من الحصول على السلعة بسعر مقبول، بعد أن يقل المعرض منها بالسوق المحلية مع زيادة الطلب، فيتشأ التضخم في أسعار السلع. وأشار محسن البلتاجي رئيس جمعية تنمية وتطوير المحاصيل الزراعية إلى أن تلك التعاملات لا تخضع لأي رقابة من الجهات المعنية بالتصدير أو بالزراعة. وأنه في حال الحديث من جانب المسؤولين بشأنها تتعالى أصوات أصحاب المصالح وهم كثر بأن الحكومة تحارب التصدير.

ولفت إلى أن التعامل بذلك النظام يحدث أيضا مع سماسرة في بلدان الصين وروسيا وهولندا. وقال لـ"العرب" إن "بعض الشركات المحلية التي تتعامل بتلك الآلية ترسل شحنات أكثر مما يطلبه السمسار بالخارج، وتتولد مشاكل تتعلق بالبيع بأسعار متدنية وضباع حقوق المصدرين، ويتحجج السمسار بأنه لم يستطع بيع الشحنات التي تزيد عن طلبه".

تتبع بعض الشركات المصرية أساليب عشوائية في تصدير المنتجات الزراعية بشكل يكاد يفقدها القدرة على الوصول إلى بعض الأسواق الخارجية، ويضعف ميزتها التنافسية التي اكتسبتها بعد جائحة كورونا

وفتحت آفاقا أمام صادرات الحاصلات الزراعية مع تصاعد الطلب على الموالح والفاواكه. وسجل إجمالي الصادرات الطازجة في أول 9 أشهر من 2021 نحو 4.8 مليون طن بزيادة قدرها 602.9 ألف طن بمقارنة سنوية. وضمت قائمة أهم الصادرات وهي الموالح والبطاطس والبصل والفراولة والرمان والبطاطا والفاصوليا والبنجر والجوافة والفلفل والمango، والثوم والعنب والبطيخ.

وقال أحمد العطار رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي لـ"العرب" إن دور إدارته "فني بحث، إذ يتم فحص الصادرات الغذائية سواء أكانت بالعمولة أم لا لتطبيق قواعد الجودة وكل الاشتراطات الفنية على الشحنة قبل تصديرها للخارج".

ويظهر الأثر السلبي الناتج عن التصدير بالعمولة من الناحيتين الاقتصادية والتجارية، لأن الكميات الكبيرة التي يتم شحنها تدفع التاجر أو السمسار إلى بيع المنتجات بأسعار متدنية، ما يُضعف تنافسية المنتج المصري ويُخفف الإيرادات الناتجة عن التصدير.

وسجلت قيمة الصادرات الزراعية 2.2 مليار دولار في أقل من عام، كما ارتفعت القدرات التنافسية للمنتجات المحلية بعد رفع الخطر عنها من قبل دول الخليج، ورفع القيود والفحوصات الإضافية التي وضعتها دول الاتحاد الأوروبي عقب تصدير أول شحنة من الموالح لليابان في نوفمبر الماضي والمعروف عنها تحديد اشتراطات فنية معقدة لقبول أي سلعة غذائية. ويؤكد العطار أن غالبية الدول التي تتعامل معها الشركات المصرية بالعمولة عند التصدير، هي البلدان العربية، ونادرا ما يتم استخدام تلك الآلية مع دول الاتحاد الأوروبي. ووقف المجلس التصديري استحوذت الدول العربية على نحو 33 في المئة من قيمة صادرات الزراعة المصرية منذ يناير وحتى أكتوبر الماضيين بقيمة إجمالية تبلغ نحو 730 مليون دولار.

ولا تقتصر المخاطر التي تتعرض لها صادرات المنتجات الزراعية على التصدير بالعمولة فقط، بل توجد أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية تؤثر على جودة المنتجات التي تصدر طبقا لاتفاقات قانونية.

ويمكن أن يتسبب تغير درجات الحرارة في تلف أجزاء من الشحنات ما يلحق الضرر بالمصدرين لذلك ينبغي اتخاذ خطوات استباقية لتقليل الفاقد والتالف من السلع والذي ينشأ عن الظواهر الطبيعية. وتعد الأصناف منخفضة الجودة والأنواع الرديئة غير المطابقة للمواصفات، أبرز ما يهدد الصادرات

تحديات اقتصادية صعبة بانتظار البرلمان العراقي الجديد

وفي ظل ضعف كبير في قطاعي الزراعة والصناعة وغياب أي إمكانية للحصول على عائدات منتشل رسوم الجمارك المصدر الأهم للعائدات، التي تجد الحكومة الاتحادية صعوبة في تحصيلها. ومن هنا، يعتقد الخبراء العراقي هاتف الركابي أن من أهم أولويات البرلمان الجديد ألا يفصل التشريع عن الرقابة، وأن من أهم عوامل الرقابة أو الدور الرقابي هو مكافحة الفساد.

ويعلق الركابي أصلا على تحسين الوضع مع صعود كتل برلمانية من المرجح أن يكون لها الدور الأكبر في ذلك. وأشار إلى أنه من خلال الرقابة الصارمة سيتخلص العراق من الفساد، ما سيؤدي إلى استقراره وتقديم الخدمات.

وكان زياد داوود كبير خبراء الأسواق الصاعدة قد طرح قبل أيام مقترحا نشرته وكالة بلومبرغ للأبناء يتضمن منح الأموال مباشرة إلى المواطنين من خلال الدخل الشامل.

ووفق هذا التصور يحصل كل عراقي بالغ على مبلغ مالي قيمته 150 دولارا شهريا، بغض النظر عن نوعه أو انتمائه السياسي أو وضعه الوظيفي. ورغم أن هذا المبلغ يبدو قليلا مقارنة بم توسط أجور موظفي الحكومة في العراق والذي يبلغ نحو 800 دولار شهريا، فإنه سيكون لكل فرد وليس لكل أسرة. فالأسرة المكونة من أب وأم وطفلين ستحصل إلى 600 دولار شهريا وليس على 150 دولارا.

وإذا كانت الحكومة تنفق قرابة 90 مليار دولار سنويا أغلبها على أجور العاملين في القطاع العام، فإن إعادة توجيه نصف هذه الأموال نحو مشروع "الدخل الشامل" يكفي لتمويله.

ويمكن استخدام الجزء الباقي للاحتفاظ بالعاملين المدنيين الذين لا غنى عنهم في مجالات الدفاع والأمن والرعاية الصحية والإدارة العامة وغيرها. أما باقي العاملين في الدولة حاليا فيمكن أن يعرض عليهم الاختيار بين البقاء في وظائفهم أو الاستقالة والحصول على الدخل الشامل.

وتتزايد ضبابية الخروج من المشكلة في ظل استمرار تعثر جهود بغداد للبحث عن بدائل لإيرادات النفط، بعد أن فقد المواطنون جزءا من الدخل السنوي، في ظل تسارع تبخر مدخرات النقد الأجنبي وجبل الديون.

ويمر العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في أوك، بأسوأ أزماته الاقتصادية، فقد تضاعف معدل الفقر في البلاد في عام 2020 وصار 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليونًا، يعتبرون فقراء، بينما خسرت العملة المحلية 25 في المئة من قيمتها.



ولم تشكل بيانات البنك الدولي التي نشرها في أغسطس الماضي بشأن تراجع نصيب الفرد من الدخل السنوي الإجمالي للبلاد مفاجأة للخبراء بالنظر إلى سوء إدارة الحكومات المتعاقبة للسلطة منذ العام 2003.

وبحسب البنك بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الإجمالي بنهاية العام الماضي 4.66 ألف دولار منخفضا عن 5.5 ألف دولار في عام 2019.

وعلى مدى السنوات الماضية كانت قضية الفساد أحد أسباب السخط الشعبي المستمر ضد النخبة الحاكمة بشكل عام في العراق.

ويتشكل الفساد الذي كلف العراق ما يساوي ضعفي إجمالي ناتجه الإجمالي، أي أكثر من 450 مليار دولار، أبرز هموم العراقيين الذين يعانون من نقص في الكهرباء والمستشفيات والمدارس. وتعد البيروقراطية المملة طريقا إلى انحصاص موارد الدولة في بلد يحتل المركز 162 على مستوى العالم في سلم الفساد، الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية سنويا.

غلق الموانئ يشعل أزمة خبز في السودان

ويحتج المجلس القلي على "مسار الشرق" ضمن اتفاقية السلام الموقعة في جوبا بين الخرطوم وحركات مسلحة متمردة حيث يشتكى من تهيش مناطق الشرق. وأكد عدد من أصحاب المخازن بالخرطوم في تصريحات لوكالة الأناضول خروج عدد كبير من المخازن عن الخدمة، بسبب عدم توفر الدقيق اللازم لصناعة الخبز.

وقال لخبوب جلال، وهو صاحب مخبز بمنطقة الكلاكلة جنوب الخرطوم، إن "المطاحن أصبحت توفر كيسين لكل مخبز مقارنة بنحو عشرين كيسا سعة كل واحد منها 50 كيلوغراما في الأوضاع العادية". وكشف جلال عن لجوء عدد كبير من المخازن إلى العمل بالدقيق التجاري بدل الدقيق المدعوم، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر الخبز في الأسواق المحلية.

وارتفع سعر قطعة الخبز التجاري إلى حوالي 80 جنيهًا (19 سنتًا) في بعض المناطق بدلا من 30 جنيهًا (7 سنتات). وكان وزير التجارة والتنمية علي جدو قد أكد في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية الاثنين الماضي وجود كميات

الأجنبي بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 وما خلفه من حرمان البلد من الموارد النفطية التي كانت تشكل 80 في المئة من الموارد.

وتحاول الحكومة الانتقالية بقيادة عبدالله حمدوك التي تشكلت بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير إنقاذ اقتصاد وإصلاحه لكنها تواجه ضغطا من المواطنين الذين يتعجلون رؤية تحسن في مستويات المعيشة.

ولم تستطع الحكومة إيجاد حلول ناجحة للأزمة التي لا تبارح مكانها وتتجدد بين فترة وأخرى بسبب عزز البلاد عن توفير موارد كافية لتوفير السلع الغذائية على الرغم من الدعم الذي قدمه المانحون الدوليون لمساعدة الخرطوم على تخطي عقبة الأزمة المالية الخائفة.

بغداد - أخذ الوضع الاقتصادي والمالي المتردي للعراق الحيز الأكبر من نقاشات الخبراء فور انتهاء الانتخابات البرلمانية الأخيرة كونه الاختبار الأصعب للنواب الجدد من أجل إيجاد حلول عاجلة وفعالة لدفع عجلة النمو إلى الأمام في المرحلة المقبلة.

ورغم إخفاق البرلمان السابق في إيجاد حلول ملموسة للملفات الاقتصادية الحارقة، كالفقر والبطالة، فضلا عن أزمة تمويل الموازنة التي أفلتت كاهل الحكومة، فإن البعض ينظرون إلى التغيير الحاصل في خارطة البرلمان على أنه فرصة مهمة لإنقاذ البلد من وضعه المتدهور.

وإذا كانت الإنظار تتجه صوب حسم ملف قانون الموازنة لعام 2022 فإن محللين يرون أن نواب البرلمان أمامهم عمل كبير للمصادقة على تشريعات وإسليم الخلفية منها التي ظلت معلقة في رفوف المجلس لسنوات من دون أن تجد مخرجا يجعلها نافذة ومنها قانون النفط والغاز الذي يعد مركز الصراع ما بين بغداد وإقليم كردستان.

ويؤكد أستاذ القانون الدولي لؤي الحمداني أن من أولويات البرلمان الجديد هي سن قوانين ذات العلاقة بالواقع الاقتصادي، والتي تتعلق بالصناعة والزراعة والاستثمار، وهو ما سيترتب عليها تعافي النمو بشكل عام وتنعكس إيجابيا على المواطنين. ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الحمداني قوله إن "من أهم الأولويات وضع تشريع ينظم القطاع الخاص، لكي نستطيع أن نضمن توفر فرص عمل للشباب من الخريجين وغير الخريجين، لأن البطالة آفة تهدد كل المجتمعات".

ويعتبر البلد النفطي نموذجا للاقتصاد الهش في المنطقة العربية باعتباره يعتمد على ريع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ولذلك تآثر بالأزمة ومن الطبيعي أن تبعث المؤسسات المالية الدولية برسائل تحذر من انعدام الأمن المالي للسكان.

غلق الموانئ يشعل أزمة خبز في السودان

الخرطوم - اتسعت تداعيات إغلاق الموانئ في السودان في ظل دورها الراسخ في توفير المؤنة والسلع الغذائية، ووصلت الأزمة إلى تعطيل دورة إنتاج الخبز، الأمر الذي يهدد بعودة السخط الشعبي ضد السلطات إلى الواجهة في ظل الصراعات السياسية العميقة.

وخيم استفحال نقص الخبز في الأونة الماضية على حياة المواطنين الذين اضطروا للاصطاف في طوابير خارج المخازن مع استمرار أزمة يلقى التجار باللوم فيها على ضعف أداء الحكومة الانتقالية في حل المشاكل.

ودخلت أزمة الخبز بالعاصمة الخرطوم أسبوعها الثاني تزامنا مع استمرار إغلاق الطريق الرئيسي بين العاصمة وبورتسودان على البحر الأحمر شرق البلاد والذي يعتبر الشريان التجاري الأهم لإيصال السلع الغذائية.

ومنذ منتصف الشهر الماضي أغلق المجلس الأعلى للظنارات البجا، وهو مجلس لتكوينات قبلية شرق السودان، كافة الموانئ المطلة على البحر الأحمر والطريق الرئيسي بين الخرطوم وبورتسودان.



مشكلة تحاصر الحكومة مرة أخرى